طالب الحكومة بمعالجة كل ملاحظات النواب على الخطاب الأميري

خالد الشطي: كلمة صاحب السمو شخّصت الخلل ووضعت الحلول وكانت بلسماً شافياً على جراحات المواطنين

خالد الشطي

طالب عضو لجنة إعداد مشروع الجواب على الخطاب الأميري النائب خالد حسين الشطي الحكومة بالعمل على معالجة كل الملاحظات والتجاوزات التي تحدث عنها النواب بصفة عامة وهو بصفة خاصة، خلال مناقشة الخطاب الأميري.

وذكر الشطي الحكومة بما جاء في كلمته التي قالها في جلسة الاربعاء الماضي، والتي أكد في بدايتها ان كلمة صاحب السمو كانت بلسما شافيا على جراحات الوطن والمواطنين، ولقد شخّص سموه موضع الخلل ووضع الحلول وقام بتوجيه رسالة الى الحكومة والمجلس لكل منهما بتحمل مسؤوليته في اطار التعاون بين السلطتين.

وأضاف الشطي: عندما كنت أستمع صدى كلمات صاحب السمو الأمير وأقرأ حروف خطابه، شعرت ببال مرتاح أن الكويت بخير مادام سموه يقود زمام سفينتنا ويجوب بها عباب البحر، فنحن على ثقة ومطمئنون مهما كانت الامواج عالية، الا أننا واثقون أن ربان سفينتنا سيصل بنا الى بر الأمان، ولله الحمد بحكمة سموه اليوم وصلت سفينة الكويت الى شاطئ الأمان من خلال قراراته وخطاباته الحاسمة التي أراحت قلوب أهالي الكويت جميعا.

وبين الشطي أنه أبدى خلالها ملاحظاته أيضا على كلمة سمو رئيس مجلس الوزراء أثناء خطابه، مشددا على أن الوحدة الوطنية ليست شعارا ولكنها ممارسة، الوحدة الوطنية هي خيارنا الذي نؤمن به ونؤكد عليه، ومرسوم الضرورة المتعلق بالوحدة الوطنية هو خطوة في الاتجاه الصحيح.

وأوضح الشطي أنه بصفته عضوا في اللجنة التشريعية فقد قام بالدفاع المستميت من خلال اللجنة التشريعية عن مرسوم الضرورة مع زملائه في اللجنة للموافقة على هذا المرسوم حتى يرى النور في تطبيقه وحتى أقطع الطريق على المتلاعبين في رفع شعار الوحدة الوطنية، وأقطع الطريق على المتاجرين منذ زمن بعيد بشعار الوحدة الوطنية، وهم في الحقيقة أساس تفتيتها حتى يكشفهم المجتمع.

وبين أن اللجنة التشريعية وافقت على مرسوم الضرورة بشأن مكافحة الفساد وأحكام كشف الذمة المالية، ولكن المطلوب اليوم من الحكومة الاسراع في إصدار اللائحة التنفيذية، وذلك لمحاصرة الفاسدين في العمل السياسي.

وشدد على أنه يجب على الحكومة بداية تحرير الاراضي لتوفير فرصة البناء، كما يجب على الحكومة أن تضع مدة زمنية لانتظار المواطن الكويتي للسكن، ويجب ألا تزيد مدة انتظار المواطن عن خمس سنوات من تقديم الطلب.

ولكن منذ البداية وأمور الحكومة لا تبشر بخير، كموضوع استملاك الدولة لشقق الصوابر، حيث ان قيمة التثمين لا تكفي بتاتا لشراء منزل في مستوى شقة الصوابر ومكانها، فالحكومة خلقت مشكلة اسكانية جديدة بدلا من وضع الحلول.

وجدد الشطي مطالبته لوزارة التربية بأن تحذف الدروس التي بها إخلال بالوحدة الوطنية من المناهج الدراسية كالتكفير والتحريض على القتل، مؤكدا أن الحكومة مطالبة بصيانة الوحدة الوطنية، وعلى وزير التربية أن يتحمل مسؤولياته، وإلا سنطبق عليه قانون الوحدة الوطنية.

وأشار الشطي الى أن الخطاب الحكومي تطرق الى موضوع الاعلام، ولاشك أن الاعلام له دور بارز في تشكيل هوية وثقافة المجتمع، ولكن بعد خطاب سمو رئيس الوزراء بيوم واحد خرجت على شاشة تلفزيون الكويت شخصية بعثية عرفها عنها تمجيد الطاغية صدام حسين والتغني بالبعث، دون أدنى مراعاة لمشاعر عوائل الشهداء ومشاعر الشعب الكويتي، مشددا على أهمية أن تكون سنة 1990 هي سنة فاصلة في تحديد أصدقاء الكويت، فمن غير المعقول أن تخرج هذه الوجوه البعثية التي قامت بتأبين صدام على شاشة تلفزيون الكويت، متسائلا: هل هذا هو الوفاء لدماء شهداء الكويت؟

من جهة أخرى، دعا النائب خالد الشطي اخوانه المواطنين الذين تعرضوا للظلم والاقصاء في ترقيات شركة النفط لمراجعته وبيدهم المستندات الدالة على أحقيتهم بالمناصب المغتصبة منهم، وذلك ليتمكن من القيام بواجبه باستخدام كل الادوات البرلمانية في سبيل إعادة الحق لأصحابه.

وقال الشطي في تصريح صحافي انه على وزير النفط هاني حسين مراجعة قراره وإعادة النظر به، والتأكد من انه لم يتم إقصاء أصحاب الكفاءة.

وأضاف الشطي انه نمى الى علمه أن قرار الترقيات في النفط شابه الكثير من التجاوزات ولم يعتمد فيها مبدأ تكافؤ الفرص في الاختيار، بل اعتمدت أساليب أخرى ليست خفية على أحد أدت الى وقوع ظلم على عدد من المواطنين، مطالبا الوزير بتصحيح هذا الخطأ في أسرع وقت ممكن.

الإسكان والصحة والتعليم ومكافحة الفساد على رأسها

ناصر الشمري: خلاف النواب على الأولويات يفرّق الصف ويشتت الجهود

دعا النائب ناصر الشمري إلى «موقف نيابي موحد، نخصص فيه دور الانعقاد الأول في مجلس الأمة لأولويات لا خلاف عليها، ويتفق عليها المواطنون جميعا، وتتطلع إليها الكويت في وقتنا الحالي»، مبينا أن «الخطاب الأميري كان خطابا جوهريا وغنيا بمضمونه كونه لامس مواطن الخلل التي نعانيها في بلدنا خاصة أنه ركز على ضرورة الاهتمام بجميع القضايا التنموية التي تصب في مصلحة الوطن والمواطنين لذا علينا جميعا أن نعمل كفريق واحد كسلطتين تشريعية وتنفيذية من أجل تحقيق رغبات صاحب السمو الأمير التي تصب في المصلحة العامة لاسيما أن دورنا كنواب يحتم علينا ترجمة تلك الرغبة إلى انجازات حقيقية تفرح جميع أهل الكويت».

وأوضح الشمري أن «أي تباين بين الأعضاء على الأولويات ليس في مصلحة المجلس، وقد يولد خلافا مبكرا ستتضرر منه السلطتان التشريعية والتنفيذية، ويفرق الصف ويشتت الجهود «مؤكدا أن «الدور الحالي هو الأهم في مسيرة المجلس، ومن خلاله يكون الإنجاز ولذا فإن الأفضل هو الانتصار للكويت وحدها، عبر إقرار ما تنتظره منا في الفترة الراهنة».

وأشار إلى أن «الأهم حاليا هو قوانين مكافحة الفساد ومعالجة ملفات الرعاية السكنية والخدمات الصحية والتعليمية، إلى جانب التوظيف وتوفير فرص عمل تقضي على البطالة، إضافة إلى تنفيذ المشاريع التنموية والإصلاحات الاقتصادية، والارتقاء بالبنية التحتية، وطي ملف قضية البدون جنسية».

وأفاد بأن «هذه القضايا هي التي تمكننا فعليا من تحقيق الطفرة النوعية للكويت، ومن دونها فإن مجلس الأمة الحالي سيبقى شبيها بمجالس سابقة لم تحقق شيئا يذكر سوى التنظير والضجيج»، مشيرا إلى أن «تباين الأولويات يمثل فرصة ثمينة لمن ينتظر فشل المجلس، كي يؤكد تشكيكه في أداء النواب، وقدرتهم على تحقيق تطلعات الشعب الكويتي، وهذا ما لا نريده».

وأوضح الشمري أن «القضايا عديدة لدى النواب تساوي حجم تعطل التنمية في الكويت وتردي خدماتها وتأخر بنيتها، في مقابل وقت محدود في دور انعقادهم الحالي، ومن هنا فإننا مجبرون على عدم تضييع جلساتنا في قضايا خلافية على حساب الأهم وما يمثل الضرورة القصوى»، لافتا إلى أن «انجاز هذه القضايا، يعني بناء الأساس لكويت جديدة، وحينها يمكن أن يطرح النواب ما يبتغونه من أولويات في الدور المقبل».

وذكر أن «الأساس ألا نأتي بالأولويات وفق رؤى شخصية بحتة، بل انطلاقا مما تعانيه الكويت حاليا، وهذا بحد ذاته يمكن أن يقرب وجهات النظر حول هذا الملف، ويوحد جدول القضايا وترتيبها للفترة المقبلة، فنبدأ بالأهم فالمهم»، مضيفا «كل القضايا مهمة، والتطلعات واسعة، لكن التزامنا بالوقت يفرض علينا الاتفاق ولا مجال لأي تباين».

وأشار الى ان «الرقابة البرلمانية ضرورة لا نحيد عنها، ومعارضة الخطأ والتقصير الحكومي ضرورة حتمية، لكن لا نريد التصعيد اللامبرر والشحن والتأزيم من غير أسباب مقنعة، خصوصا أن المواطنين يعيبون على المجالس السابقة التركيز على المواجهات مع أعضاء الحكومة، ونسيان القضايا الجوهرية»، مبينا أن «نواب المجلس الحالي أتوا بالفعل للإنجاز ونواياهم مخلصة للوطن والمواطنين، وهذا كفيل بانتصارهم لصوت العقل والحكمة ونقاط الاتفاق، ونبذ الخلاف وما يمكن تأجيله إلى فترة لاحق».

ناصر الشمري

من خلال إلزام ديوان الخدمة والجهات الحكومية بتوفير فرص وظيفية لكل العاطلين

يعقوب الصانع: اقتراح بقانون لحل قضية البطالة خلال 6 أشهر

يعقوب الصانع

أعلن النائب يعقوب الصانع عن عزمه التقدم باقتراح بقانون لحل قضية البطالة من خلال إلزام ديوان الخدمة المدنية - وهو المعني بتوفير الوظائف للعاطلين عن العمل والجهات ذات العلاقة ايضا - بإيجاد فرص وظيفية لجميع المسجلين لديه كعاطلين عن العمل خلال 6 أشهر.

واشار الى ضرورة حل هذه القضية ووضعها على رأس أولويات مجلس الأمة والحكومة واقرار هذه الاقتراح في دور الانعقاد الحالي وصولا لإنهاء معاناة الآلاف من الشباب الكويتي. وقال الصانع في تصريح صحافي ان هذه القضية مطلب بحصر كافة الوظائف الحكومية التي يشغلها الوافدون في كافة الجهات الحكومية باستثناء الوظائف المصنفة بانها فنية ونادرة كالأطباء ووظائف القضاء والوظائف الهندسية تمهيدا لإحلال الكويتيين بدلا منهم لاسيما ان لدينا نحو 500 الف وافد يعملون في الجهات الحكومية المختلفة بوظائف ادارية ومكتبية.

متسائلا: أليس المواطن أحق بهذه الوظائف؟

وتطرق الصانع الى تطبيق سياسة الاحلال التي بدأ العمل بها وفقا لقرارات حكومية منذ التسعينيات وتهاون ديوان الخدمة المدنية في تنفيذها حتى أصبح لدينا هذا الكم الكبير من الوافدين في الجهات الحكومية المختلفة، مشددا على ضرورة حل هذه القضية بأسرع وقت فالآن لدينا الآلاف من الشباب والشابات العاطلين عن العمل ومطلوب توفير الفرص الوظيفية لهم ومنحهم حقهم الدستوري بالوظيفة والمجلس مسؤول عن تفاقم هذه القضية لذلك آمل ان يتم تكثيف الجهود النيابية والتعاون الحكومي مع المجلس لإنهاء هذه القضية ووضع مسطرة واحدة لاحلال الكويتيين في مختلف الوظائف وفقا للتخصص والمؤهل العلمي.

حماد لوزير النفط: متى تم تعيين مدير التسويق الأجنبي في مشروعي الصين وڤيتنام؟

قدم النائب سعدون حماد سؤالا لوزير النفط هاني حسين جاء فيه: بخصوص قضية مدير التسويق الاجنبي في مشروعي الصين وڤيتنام، يرجى افادتي وتزويدي بالآتي:

1- متى تم تعيين مدير التسويق الأجنبي في مشروعي الصين وڤيتنام؟

2- متى استلم مهام عمله كمدير للتسويق في الصين وڤيتنام؟

3- كم عدد الأيام التي قضاها مدير التسويق الأجنبي في مقر عمله في الصين وڤيتنام منذ يناير 2010 حتى يناير 2011؟ مع ذكر أيام الإجازة الرسمية وأيام الدورات التدريبية أو رحلات العمل خارج مقره ان وجدت، مع تزويدي بصور الموافقات الرسمية لجميع مهمات السفر في نفس المدة.

4- هل تم عزل اي موظف كويتي عن مسؤولياته عن مهام التسويق في الصين وڤيتنام بسبب تعيين المدير الأجنبي أو أثناء توليه مهام عمله؟

5- نسخة من عقد العمل مع مدير التسويق الأجنبي.

6- نسخة مبينا فيها تقرير التحقيق في قضية مدير التسويق الأجنبي، ومن أسماء أعضاء لجنة التحقيق ومكان التحقيق؟

7- المستندات التفصيلية لجميع النفقات والرواتب التي دفعت لمدير التسويق الأجنبي منذ تعيينه وحتى قبول استقالته.

8- نسخة من ملف الموارد البشرية المتعلق بمدير التسويق الأجنبي منذ تعيينه حتى قبول استقالته.

سعدون حماد

برأسمال قدره خمسون مليون دينار يؤخذ من الاحتياطي العام للدولة

عسكر لإنشاء صندوق لدعم وتشجيع الطلبة الدارسين في الخارج على نفقتهم الخاصة

عسكر العنزي

تقدم النائب عسكر العنزي باقتراح بقانون لإنشاء صندوق لدعم وتشجيع الطلبة الدارسين في الخارج على نفقتهم الخاصة، ونصت المادة الأولى من الاقتراح بقانون على أن ينشأ صندوق لدعم وتشجيع الطلبة الدارسين في الخارج على نفقتهم الخاصة برأسمال وقدره خمسون مليون دينار يؤخذ من الاحتياطي العام للدولة وتكون لهذا الصندوق شخصية اعتبارية مستقلة على أن يكون خاضعا لإشراف وزارة المالية.

وذكرت المادة الثانية أن الغرض من هذا الصندوق هو دعم وتشجيع الطلبة الدارسين في الخارج على نفقتهم الخاصة وذلك بمنحهم قروضا حسنة بدون فوائد تسدد على أقساط ميسرة طويلة المدى مع منح المتفوقين منهم جوائز ومكافآت تشجيعية وحوافز مالية بالإضافة إلى متابعة رعايتهم وحل مشاكلهم المتعلقة بدراستهم وإقامتهم بالخارج حتى عودتهم.

وأكدت المادة الثالثة على أن الرعاية التي يكفلها هذا القانون تسري على كل من:

1 - الطلبة الذين لا تنطبق عليهم شروط القبول في جامعة الكويت أو كليات ومعاهد الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب.

2 - الطلبة الذين لا تنطبق عليهم شروط البعثات الدراسية التي تقدمها وزارة التعليم العالي.

وأشارت المادة الرابعة الى أن الرعاية المشار إليها في المادة السابقة تخضع للضوابط التالية:

1 - أن يكون الطالب كويتي الجنسية وألا يزيد عمره على خمس وعشرين عاما.

2 - أن تصرف لكل طالب الرسوم الدراسية، بالإضافة إلى تذاكر السفر ذهابا وإيابا وإعانة مالية شهرية مناسبة.

3 - أن تحدد مدة الدراسة وفقا لقوانين ونظم الجامعة الملتحق بها الطالب ولمنهج التخصص المراد دراسته وذلك اعتبارا من أول سنة دراسية.

4 - أن تسترد جميع المبالغ المصروفة من الصندوق على الطالب بشكل أقساط ميسرة لمدة لا تقل عن عشر سنوات دون أي أعباء إضافية أو أرباح أو فوائد من أي نوع كانت.

5 - أن يلزم الطالب ذكرا كان أو أنثى الذي لم يحالفه الحظ باستكمال دراسته بأن يرد إلى الصندوق جميع المبالغ التي تم إنفاقها عليه وذلك خلال مدة لا تجاوز ثلاث سنوات.

6 - أن يبدأ سريان الميعاد المقرر لاسترداد المبالغ المستحقة للصندوق في ذمة الطالب الذي استكمل دراسته بعد انقضاء شهرين من تاريخ التحاقه بالعمل.

وذكرت المادة الخامسة أنه يكون للصندوق مجلس إدارة، يصدر بقرار من وزير المالية ببيان نظامه واختصاصه وطريقة انتخاب أعضائه وكيفية انتهاء عضويتهم، ولا يجوز للصندوق أن ينفق من الأموال المخصصة له في غير الأغراض التي أنشئ من أجلها، وعلى مجلس الإدارة أن يقدم لوزير المالية في ميعاد لا يجاوز شهرا من انتهاء السنة المالية صورة من الحساب الختامي للعام المنصرم.

وبينت المذكرة الإيضاحية للاقتراح بقانون لإنشاء صندوق دعم الطلبة الدارسين في الخارج على نفقتهم الخاصة أن التعليم حق للمواطن الكويتي تكفله الدولة وفقا للقانون ولما كانت الدولة حريصة على أن تكفل الحق في التعليم والاهتمام بالعملية التعليمية ومستقبل الشباب الكويتي ومساعدته على تحصيله العلمي ومساندته وبالأخص الدارسين على نفقتهم الخاصة وتشجيعهم على مواصلة دراستهم، لذا أعد هذا الاقتراح بقانون المرفق لمساندة الطلبة الدارسين ودعمهم وتشجيعهم ماديا ومعنويا لمواصلة دراستهم.

فنصت المادة الأولى من هذا القانون على إنشاء صندوق لدعم وتشجيع الطلبة الدارسين على نفقتهم وبينت رأس ماله وتمويله.

ونظمت المادة الثانية الغرض من إنشاء الصندوق، ونظمت المادة الثالثة المستفيدين من القانون، ونظمت المادة الرابعة الشروط والضوابط للدعم الذي يوفره الصندوق وطرق السداد وميعادها، ونظمت المادة الخامسة كيفية تشكيل مجلس إدارة الصندوق.

البذالي يقترح منح قياديي الدولة مبلغ نهاية خدمة

بدر البذالي

تقدم النائب بدر البذالي باقتراح برغبة بمنح قياديي الدولة الوكلاء والوكلاء المساعدين ومن هم في درجتهم مبلغ نهاية للخدمة، بالإضافة لمبلغ مقطوع زيادة على الراتب التقاعدي، وذلك أسوة بالعسكريين ضباط الداخلية والدفاع والحرس الوطني.

المطوع: انطلاقة المجلس تنم عن نوايا إنجاز وطنية

عدنان المطوع

قال النائب عدنان المطوع ان انطلاقة المجلس تنم عن نوايا إنجاز وطنية مخلصة وصادقة للدستور واحترام قوانين الدولة وتطبيق العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص والعمل بما جاء في الخطاب الأميري الذي وضع الداء والدواء. وأضاف: لقد جاء عمل النواب مجتمعين في جو ديموقراطي وطني ليؤكد مدى العزيمة التي يحملها على عاتقه لإنجاز مجمل القضايا والمشاكل العالقة التي تهم المواطن اجتماعيا وأمنيا واقتصاديا.

وشدد المطوع على ان المجلس بجميع أعضائه يمد يد التعاون للسلطة التنفيذية وهو خلاف ما جاء في المجلس التأزيمي السابق الذي جاء هزيلا من الأغلبية رقابيا وتشريعيا حين مارس سياسة الإقصاء والرأي الواحد، فما كان من الحكومة آنذاك سوى ان تكون ضعيفة من دون مشروع عمل وغير متماسكة او متجانسة فانجرفت تحت سيطرة الأغلبية. وزاد بقوله: هذا المجلس سيكون عكس المجلس السابق تماما حيث سيظهر قويا تشريعيا ورقابيا آملا ان يكون للحكومة دور إيجابي فيه تعمل من خلال المجلس على تحقيق طموح وآمال وتطلعات المواطنين وفق خطة عمل وجدول زمني واضح.

العنزي لنقل معسكرات «الدفاع» في الجهراء لخارج المناطق السكنية

قدم النائب عسكر العنزي اقتراحا برغبة جاء فيه استغلالا للمساحات التي تشغلها المعسكرات التابعة لوزارة الدفاع في محافظة الجهراء وذلك ببناء وحدات سكنية جديدة تحت اشراف المؤسسة العامة للرعاية السكنية.

لذا فإننا نتقدم بالاقتراح برغبة لنقل جميع المعسكرات التابعة لوزارة الدفاع الواقعة في محافظة الجهراء إلى خارج المناطق السكنية بمسافة لا تقل عن 10 كيلومترات.